SOLiD

SOUTH MED SOCIAL DIALOGUE

ميثاق الانتقالات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والديمقراطية والبيئية في جنوب المتوسط

100 توصية

من من الشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني من أجل حوار اجتماعي شامل وتنمية مستدامة في بلدان جنوب المتوسط

Project funded by the EUROPEAN UNION

ITUC CSI IGB

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

BUSINESSMED
Union of Mediterranean Confederations of Enterprises

annd

ميثاق الانتقالات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والديمقراطية والبيئية في جنوب المتوسط

100 توصية

من من الشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني
من أجل حوار اجتماعي شامل وتنمية مستدامة
في بلدان جنوب المتوسط

ديباجة

اقتناعا من الشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني في جنوب المتوسط (في كل من المغرب والجزائر وتونس والأردن وفلسطين ولبنان) بالحوار الاجتماعي كآلية فعالة لتحقيق التنمية وإرساء السلم والأمن الاجتماعي،

ووعيا منهم بأن ما تشهده المنطقة من أزمات اقتصادية وعجز الاقتصاديات الوطنية على الانتعاش والتنوع والمنافسة وتأثرها بفعل توالي الاضطرابات في الأسواق العالمية والإقليمية والوطنية ومنها صدمة كوفيد91 وما تلاها من انخفاض تدريجي للطلب المحلي والخارجي، وتراجع المعاملات التجارية، وتقلص الإنتاج، وتأزم الأوضاع المالية، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أسعار النفط والغاز والمواد الغذائية الأساسية،

وعملا على تجاوز هذه الأزمات، وايمانا بضرورة إطلاق حوار اجتماعي يشمل إصلاحات كفيلة بتعزيز قدرات اقتصاديات بلدان جنوب المتوسط على تجاوز الصدمات وتهيئتها لتأمين انتقال اقتصادي سليم نحو الثورة الصناعية الرابعة وتسريع وتيرة التكنولوجيا الرقمية وتوسيعها وتحويلها الى مجتمعات تعلم وتبادل المعارف إلى تعزيز الابتكار والابداع وتحقيق التنمية،

واخذا بعين الاعتبار كون المسألة الاجتماعية تمثل معيارا أساسيا لقياس الاستقرار الوطني والإقليمي، وكون الحوار الاجتماعي أداة هامة وأساسية في التعاطي مع المسألة الاجتماعية، ووعيا بأهمية الحوار الاجتماعي المدني لتعزيز ادوار الدولة في علاقتها بالمجتمع، في مناخ ديمقراطي واستقرار سياسي،

وبغية تبني سياسات تشاركية توازن بين المصلحة الاقتصادية والاستحقاقات الاجتماعية المتزايدة بفعل التغييرات المسترسلة لسوق العمل وغياب العدالة التنموية والنمو الديمغرافي المطرد وتآكل القدرات المعيشية للطبقة الوسطى واهتراء البنى التحتية الخدماتية،

وإمعانا بالفهم العميق بأن السلام والأمن والديمقراطية أعمدة تحقيق الاستقرار الشامل وبناء دعائم الدولة الاجتماعية، وكونها جسرا لتحقيق المساواة وكسر الفجوات التمييزية على أساس الجنس او العرق أو المعتقد أو الفكر ممارسة وتشريعا وبناء مجتمعات العدالة،

وتأسيسا على نجاعة مخرجات برنامج النهوض الاجتماعي في جنوب المتوسط "سوليد 1" وامتدادا له،

وبناء على ما تضمنه ميثاق "سوليد 1" من أرضية اقتصادية واجتماعية وحقوقية لصياغة ميثاق جديد يغطي الانتقالات الخمسة الكبرى التي تنتظر المنطقة، وسعيا لتحقيق التوازي في مجال تعزيز القدرات في مجال الحوار الاجتماعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بين الشركاء الاجتماعيين في الجزائر وفلسطين ولبنان كبلدان منضمّة للبرنامج في نسخته الجديدة وبين نظرائهم من البلدان المشاركة في النسخة الأولى،

وايمانا من المنظمات الأعضاء المؤسسة بمنهجية التوسع الجغرافي باتجاه مشاركة الأطراف الاجتماعية في كل من الجزائر وفلسطين ولبنان، وتأكيدا على أهمية تحقيق التوسع القطاعي باتجاه مشاركة الهيئات المهنية والهيئات المحلية المنتخبة، وترسيخا لهذا النهج،

فقد أطلق الاتحاد الدولي والاتحاد العربي للنقابات والاتحاد المتوسطي لمنظمات أصحاب العمل والشبكة العربية لمنظمات المجتمع المدني غير الحكومية وبتمويل من الاتحاد الأوروبي النسخة الثانية من برنامج النهوض بالحوار الاجتماعي في جنوب المتوسط تحت مسمى "سوليد2" بهدف صياغة ميثاق يقدم إجابات ومقترحات من وجهة نظر الشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني للانتقالات الكبرى التي تشهدها المنطقة والمتمثلة في:

1. **الانتقال نحو الديمقراطية والأمن والسلام**
2. **الانتقال نحو تنمية اقتصادية عادلة**
3. **الانتقال نحو العدالة الاجتماعية**
4. **الانتقال نحو مجتمعات المساواة وكسر الفجوات**
5. **الانتقال المناخي والطاقي العادل**

وسيمكن هذا الميثاق الذي اختير له عنوان "ميثاق الانتقالات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والديمقراطية والبيئية في جنوب المتوسط" من صياغة برنامج عمل مستقبلي لترجمة وتفعيل مخرجات برنامج سوليد في نسختيه الأولى والثانية على السياسات الوطنية.

1

الانتقال نحو الديمقراطية والأمن والسلام

من أجل تحقيق وتأمين الانتقال الديمقراطي والأمن والسلام في منطقة جنوب المتوسط وتجاوز التحديات المرافقة، فإن الشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني:

فإن الشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني، المقتنعين بأهمية ترسيخ الديمقراطية في جنوب المتوسط وتطوير وتعزيز النظام الديمقراطي كنظام مؤسسي مستقر ومستدام.

1. يؤمنون بأهمية ترسيخ أسس الممارسة الديمقراطية التشاركية القائمة على البعد الوطني والمتوسطي والمبنية على القيم الديمقراطية، ويدعون لبناء مجتمعات الحقوق والحريات على قاعدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية ذات العلاقة؛

2. يعلنون أن الانتخابات الحرة والنزيهة هي إحدى الآليات الرئيسة للنظام الديمقراطي، ويؤكدون ضرورة القبول والالتزام بنتائجها، ورسوخ المؤسسات السياسية الديمقراطية وتعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات. ويطالبون بإعادة بناء ثقة المواطنين في نزاهة العملية الانتخابية كآلية فرز وتمثيل شفافة، مشددين على إزالة العوائق التي تحول دون تحقيق ذلك. ويدعون إلى تجسيد عملية التحول الديمقراطي المبنية على: الاعتدال، والتسامح، والانفتاح، والتعددية واحترام سيادة القانون وتعزيز مشاركة كل مكونات المجتمع وتأمين كل طيف يعبر عن رأي سياسي بفرصة عادلة للتنافس عبر صناديق الاقتراع.

3. ينبهون الى أهمية تسخير التكنولوجيا وأدواتها لخدمة العملية الديمقراطية وتعزيزها، والتقليل من مخاطر استغلالها لتضليل الخطاب الديموقراطي ويطالبون بتفعيل مراقبة الية للعملية السياسية يقودها المواطنون بهدف افراز حكومات أكثر انفتاحا ،خاضعة للمساءلة وقابلة لتحسين الأداء الحكومي و دافعة لزيادة مشاركة المواطنين بشكل منهجي في سن التشريعات ومراقبة تنفيذ السياسات وتقييمها.

4. يعتبرون أن قيام ديمقراطية حقيقية يستوجب توفر التعددية السياسية، والتداول السلمي على السلطة، والفصل الصريح بين السلطات، وضمان استقلالية السلطة القضائية. ويؤمنون بأن بناء دولة المؤسسات يستوجب سيادة القانون واعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة وفاعلية مؤسسات وإجراءات الشفافية في تسيير الشؤون العامة ومحاربة الفساد والرشوة وتعزيز آليات الرقابة الرسمية والمدنية وإرساء دعائم المواطنة والعدالة الاجتماعية. ويؤكدون على أهمية تسريع وتيرة الإصلاحات المبنية على نموذج إصلاحي تشاركي في إطار الحوار الاجتماعي الشامل.

5. يؤكدون ان حرية الإعلام والتعبير وحق النفاذ إلى المعلومة فعل رئيسي للممارسة الديمقراطية ومواجهة كل أشكال الاستبداد والفساد وإنفاذ القانون وتكريس عدم الإفلات من العقاب. ويشددون على أن احترام الحقوق والحريات الفردية والجماعية أساس الممارسة الديمقراطية وأن الحريات النقابية وحق التنظيم والمفاوضة والحوار الاجتماعي والتعددية السياسية حقوق غير قابلة للتجزئة أو الانتهاك.

6. يؤمنون بأن الديموقراطية ضمانة هامة لتحقيق الرقي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وطنيا وإقليميا وأن تحقيقها يساهم في تجسيم التكامل بين ضفتي المتوسط.

7. يشددون على أن تأمين انتقال ديمقراطي ناجح يتطلب التوافق على خارطة طريق واضحة لتأسيس نظام ديمقراطي مستدام ومنيع ضد كل التهديدات.

8. يؤكدون على أهمية عملية إصلاح الأمن وربطها مباشرة بالشفافية والإصلاح السياسي اللذين يؤديان إلى رفع مستوى الأمن في الأطر الديمقراطية الجديدة. ويؤمنون هنا (في هذا الإطار) بأن توفير الأمن مرتبط بتحقيق الاستقرار والرفاه الاجتماعي وانهاء الفجوات بين الجهات،

9. ويستشرفون الحاجة الماسة إلى توسيع التعاطي مع الأمن الوطني من البعد العسكري البحت إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية في إطار استراتيجية شاملة ومتكاملة.

10. يعتقدون بأهمية عملية إصلاح القطاع الأمني على الصعيد الوطني، عبر وضع وتنفيذ مجموعة من السياسات والخطط والبرامج والتي من شأنها تطوير جودة الخدمات الأمنية وتحسين طريقة تقديمها في المجتمع. ويؤمنون بأن عملية إصلاح مرفق الأمن وأجهزته في دول جنوب المتوسط ضرورة تتماشى مع المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان. ويجددون التأكيد على أن المقاربات الأمنية الأحادية لا يمكنها تحقيق الأمن الوطني والإقليمي، ويشترطون للغرض فتح حوارات وطنية ومتوسطية لمراجعة الاتفاقيات الأمنية البينية والإقليمية من اجل التصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود ولكل التهديدات الأمنية ضمن مقاربة حقوقية تأخذ بعين الاعتبار حق وحرية تنقل الأفراد دون تمييز.

11. ينبهون الى ما أدت اليه حالة الانفتاح في الفضاء السيبراني من تعاظم مخاطر التعرض للأنشطة الإجرامية والترويج للإرهاب. ويستذكرون الضرورة الملحة لوضع الأطر القانونية والتنظيمية الحمائية اللازمة ضد الجريمة الالكترونية في إطار مقاربة حقوقية ضامنة لحرية التعبير.

12. يستذكرون بأن الإرهاب جريمة عالمية متعددة الأبعاد والمخاطر، ويشددون على أن الحرب على الإرهاب تحتاج إلى مقاربةٍ شاملة تتعامل مع الأسباب الجذرية للتطرف تتضمَّن أبعادًا أمنية، واقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وثقافية. عبر دعم الشباب، وتمكينهم من المشاركة السياسية والاجتماعية، وتوفير فرص جيدة للتعليم والعمل، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الحوار، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد والقضاء على الفقر، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، ودعم الجهود الدوليَّة لحلِّ النزاعات.

13. يرون بأن المواجهة الفكرية والخطابية المناهضة للإرهاب والخطاب المتطرف هي إحدى الوسائل المهمة لمواجهة إستراتيجيات التنظيمات المتطرفة؛ ويطالبون من أجل ذلك بتعزيز مسارات المواجهة الفكرية كونها إحدى الوسائل القوية والفاعلة للحدِّ من التطرف وتعزيز السِّلم والاستقرار في المجتمعات.

14. يجددون تجند الشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني لمناهضة الخطاب المتطرف ونشر قيم حقوق الإنسان والديمقراطية والمبادئ الإنسانية المنيرة.

15. يشددون على أن للشباب دور حيوي وايجابي في تعزيز السلام والأمن الدوليين باعتبارهم شركاء في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز السلام ومكافحة التطرف، مستذكرين مضامين القرارات الدولية الداعمة للشباب (قرار مجلس الأمن 2015 بالإجماع تحت 2250، تبعه القرار 2419 لعام 2018). وهنا يؤكدون على وجوب أن يكون الشباب في صميم مقاربات الامن الإنساني، وعلى ابراز دورهم في منع نشوب النزاعات وحلها، واستدامة جهود حفظ السلام وبناء السلام وشموليتها ونجاحها، ويؤمنون بأن الحلول تكمن في إقامة الشراكات مع الشباب والإدماج الهادف والكامل للشباب في التفاوض بشأن اتفاقيات السلام وتنفيذها.

16. يشددون على الاستمرار في برامج دعم التمكين الاقتصادي للمرأة ودورها في السلم والأمن، وتشجيع مشاركة المرأة والشباب في عملية صنع القرار، وتعزيز خطوات القضاء على العنف ضد النساء والفتيات القائم على النوع الاجتماعي.

17. يلفتون إلى أهمية التعامل مع الهجرة في المنطقة الأورو متوسطية وفق منهج متكامل وبنيوي وواسع يحقق التوازن بين سياسات التحكم في تدفق الهجرة وإدارتها ويقوم على الشراكة العادلة. ويؤكدون على أنه لتدفق الهجرة في المنطقة ميزات ويؤكدون على واجب معالجة وضع الأجانب المقيمين في الدول المضيفة عبر سياسات قائمة على تكامل وطني منظم بدقة يتجاوز التحديات التي يفرضها التعامل الأمني المفرط، كما ينبغي التركيز على الصلة بين سياسات الهجرة وسياسات التعاون ككل.

18. يشترطون، لتحقيق إسهام فعال في الأمن والاستقرار في منطقة جنوب المتوسط، وبغية الشروع في حياة تنعم بالسلام وتهيئة البيئة المناسبة للارتقاء بالعملية السياسية في دول المنطقة، نزع ووقف انتشار الأسلحة وازالتها تحقيقاً للهدف العالمي التنموي المستدام في حفظ السلم والأمن. ويرون أن المسؤولية الأساسية لبرامج نزع السلاح تقع على عاتق المؤثرين الوطنيين، والشركاء كافة. ويدعون ايضا إلى فتح حوارات إقليمية لدعم الاستقرار في جنوب المتوسط وإيقاف النزيف المالي لسباقات التسلح والانكباب على العملية التنموية الشاملة.

19. يؤمنون بأن لكل انسان الحق في الحماية من الجريمة بأنواعها وان مسؤوليتها تقع على كاهل الدولة، المسؤولة بنفس القدر عن حماية الشعوب والسكان، سواء بالنسبة للمقيمين على أرضها أم بالنسبة للقوة القائمة بالاحتلال التي تعد مسؤولة دوليا عن الجرائم التي ترتكبها أو ترتكب على أرضها بحق الأفراد الخاضعين للاحتلال. ويذكرون بالمسؤولية الأخلاقية والقانونية للمجتمع الدولي عن الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق سكان قطاع غزة خاصة وباقي الأراضي الفلسطينية عموما.

ويشددون على أن السلام العادل والدائم والشامل والمستدام في المنطقة سوف لن يستقر دون الالتزام بتطبيق قرارات الشرعية الدولية المتعلقة والمتصلة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه. وهنا يجدد الشركاء الاجتماعيون في بلدان جنوب المتوسط وقوفهم إلى جانب الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقه في بناء دولته المستقلة وتقرير مصيره والانتقال العادل نحو مرحلة بناء السلام والاستقرار والازدهار.

2

الانتقال نحو تنمية اقتصادية عادلة

من أجل تأمين الانتقال نحو التنمية الاقتصادية في منطقة جنوب المتوسط وتجاوز التحديات المرافقة، فإن الشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني:

20. يشددون على أهمية اعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية على نحو استراتيجي حتى تستعيد عافيتها وتعزز مساهمتها في العملية التنموية وتساهم في تحقيق التوازنات المالية للدول عبر تطوير الأداء المؤسسي وتحسين نظم الحوكمة فيها لتمكينها من التنافسية الاقتصادية.

21. يطالبون بتطوير مناخ الأعمال عبر تحسين الظروف الهيكلية لعملية الاستثمار وريادة الأعمال ودعم التنافسية الوطنية، وتطوير بيئة مواتية للريادة والابتكار، وتحفز تنويع الاقتصاد وتطوير البنى التحتية المادية ومراجعة منهجيات الاندماج في الاسواق العالمية، ووضع أنظمة مالية تدعم النمو الاقتصادي، وتحسن القدرة على الصمود أمام الصدمات، وتحد من الفقر وعدم المساواة.

22. ينوهون لضرورة تعزيز المنافسة في السوق بغرض تُحفيز النمو الاقتصادي والإنتاجية في الصناعة والشركات، وتحفيز ابتكار المنتجات وجودة الخدمة وحماية المستهلكين، والتقليل من عدم المساواة في الدخل في الأسواق التي لها درجات أعلى من ديناميكية السوق.

23. يدعون إلى انتهاج إصلاح جبائي يحقق العدالة الضريبية، ويركز على العلاقة التبادلية بين الانفاق والنمو والتشغيل والدور الاجتماعي، من خلال الربط بين الإعفاءات الضريبية وبعض المؤشرات الاقتصادية الحيوية مثل التشغيل والمساهمة في التصدير. ويطالبون بربط هيكل الضرائب المحصّلة بالمتغيرات الاجتماعية والسبل المثلى لتحسين الأداء وتعزيز الشفافية والمساءلة ونوعية الخدمات في القطاعات الأكثر أهمية بالنسبة لدافعي الضرائب مثل البنية التحتية والتعليم والصحة والنقل.

24. يطالبون بانتقال تدريجي للاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم عبر وضع معايير لقياس حجم الاقتصاد غير المنظم وتحديد مساراته، وتعزيز منظومات تفتيش العمل ووضع آليات تحفيزية وإجراءات مرنة للانخراط في المنظومة القانونية للجباية، وتوفير أنظمة حماية اجتماعية خاصة بالعاملين فيه.

25. يطالبون بمراجعة اتفاقيات المبادلات التجارية لتتحول الى اتفاقيات اقتصادية شاملة من أجل ميزان تجاري عادل محفز للمنتوج الوطني ومعزز لتنافسيته، وبتسهيل التبادل التجاري بين دول جنوب المتوسط ودول الاتحاد الاوروبي لزيادة التوازن في التبادل التجاري، وتطوير التجارة البينية عن طريق التقليص المتبادل للحواجز الجمركية، وتعزيز الترابط اللوجستي مع الرفع من جودته وتطوير بنيته، بالموازاة مع تطوير وتنويع بنيه الصادرات من أجل الرفع من مستوى التكامل والتوازن التجاري بين الصادرات والواردات.

26. يدعون حكومات دول جنوب المتوسط إلى تحفيز مستويات الاندماج في سلاسل القيمة بهدف تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة مستويات

الإنتاجية، وخلق أفق لسوق مشتركة متكاملة قوية ومنافسة للأسواق العالمية، عبر التركيز على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على واردات السلع الوسيطة والرأسمالية، وتبنّي منهج متكامل في تحرير التجارة يركز على تحرير تجارة الخدمات والسلع وتحسين البيئة والمناخ الاستثماري واتباع سياسات تحسين مستويات وصول المستثمر المحلي والاجنبي على التمويل وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تفعيل القوانين الخاصة بالملكية الفكرية.

27. يستذكرون أهمية السعي عبر المفاوضات بين دول جنوب المتوسط وشماله نحو الانتقال لشراكات اقتصادية أعدل وأوسع بحيث تشمل هذه الشراكات بحيث تشمل مجالات الاقتصاد الأخضر والطاقة والتحول الرقمي والنمو المستدام وفرص العمل وحقوق الملكية الفكرية والتجارة الالكترونية.

28. ينوهون إلى أهمية وضرورة تشكيل شبكة للاستجابة لأزمات سلاسل التوريد للتعاطي السريع مع أزمات التوريد ضمن نظامٍ مترابط بإحكام من الشبكات اللوجستية الاورومتوسطية.

29. يؤكدون على أهمية منح دور لجميع الشركاء الاجتماعيين المعنيين بالأمن الغذائي خاصة العاملين في مراكز التخزين والخدمات اللوجستية والإنتاج الزراعي وتجهيز الأغذية وأنظمة الري الزراعية والتكنولوجيا الحديثة ونقل المعرفة وانشاء مركز متوسطي لتقديم المساعدة الطارئة إلى دول المنطقة وتنسيق الجهود والتدخلات بين المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي ورصد وتعزيز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ وآثاره، والتخفيف من تأثير الازمات على الأمن الغذائي.

30. يؤكدون على ضرورة انتهاج خطط اقتصادية فاعلة خاصة بمراقبة المناطق الحدودية تعتمد مكافحة التهريب من جهة والمرونة تجاه المبادلات التجارية النظامية من جهة أخرى. ولذلك يؤكدون على أهمية الانفاذ الفعال للجمارك، ووضع نموذج للعمليات الجمركية المشتركة كأداة صالحة لمكافحة كلّ من الغش والاحتيال التجاري وغسيل الأموال والأنشطة غير المشروعة.

31. يدعون إلى تحقيق التوازن التنموي بين المناطق في دول جنوب المتوسط بشكل يعزز الميزة التنافسية بين المناطق الحضرية والمناطق الأقل حظا، عبر توسيع دائرة الاستثمارات وزيادة المشاريع التنموية والاقتصادية فيها وزيادة حصة الانفاق الرأسمالي في الموازنات العامة للمناطق الأقل حظا، فضلا عن رفع قدرة مجالس البلديات والمحافظات على التخطيط والتنفيذ واتخاذ القرارات وتحشيد الموارد، إلى جانب أهمية الاستفادة من المنح والمساعدات الدولية التي تحصل عليها بلدان جنوب المتوسط.

32. يؤيدون أهمية تطوير القطاع المصرفي في دول المنطقة ليتحول الى رافعة لتمويل الاقتصاد ودعم تأسيس مصارف تنموية، والمساهمة البناءة في ضبط أداء وحسن إدارة مؤسسات قطاع الاعمال. ويرون بأن رقمنة العمليات والخدمات المصرفية توفر فرصاً كبيرة للبنوك لتحويل نماذج أعمالها بما يتوافق مع التطورات التكنولوجية العالمية المتسارعة. وينوهون لأهمية استعمال الذكاء الاصطناعي في مستقبل صناعة الصيرفة وما يوفره من الدقة والسرعة في الأداء، وتحليل البيانات، والتحقق من عمليات الاحتيال الإلكتروني من خلال كشف أي عمليات مشبوهة، الأمر الذي يساهم بخلق بيئة مالية آمنة.

33. يؤمنون بأن ريادة الأعمال تساعد، وبنجاعة، الطاقات الإبداعية الشابة على اكتشاف الفرص المتاحة بالسوق والاستفادة منها، وبدورها الحيوي في تزويد التنمية الاقتصادية بالقوة الخلاقة، وإطلاق العنان للإبداع الفردي والاعتماد على الابتكار والتكنولوجيا لتقديم منتج أو خدمة ذات قيمة مضافة، وتحسين بيئة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، وتحويل المشروعات الابتكارية للشباب إلى مشروعات قابلة للتنفيذ.

34. يشيرون إلى أهمية ابتكار مصادر تمويلية غير تقليدية لتمويل عملية التنمية والانخراط في التكنولوجيا، والتغلب على العجز الدائم وارتفاع الدين العام المستمر، ومن بينها: مبادلة الديون بالملكية، ديون المشاريع، الأسهم المجهدة، مشتريات الامتياز، التوريق، رعاية الشركات، التمويل الجماعي، سندات المهاجرين، وغيرها.

35. يعتقدون بأنه لغايات وضع أجندة للإصلاح الشامل ولتعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل فلابد من تبني برامج طموحة في منطقة جنوب المتوسط تدعم شراكة بين القطاعين العام والخاص يتعين ان تكون متوازنة وتبنى على خطط تنموية شاملة تراعى فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ويشارك فيها جميع الأطراف.

36. يؤمنون بأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يلعب دورا مهما في تفعيل نظام اقتصادي ذي طابع اجتماعي مستدام أكثر احتراما للإنسان والبيئة والمجال، يتحقق بمبادرات جماعية ترتكز على الاحترام والتضامن والمسؤولية بين أعضائها خدمة للمصلحة العامة وفق تدبير تشاركي وديموقراطي. يطالبون بوضع إطار قانوني مرن يهدف إلى ضمان نفاذ صغار المهنيين إلى أسواق التمويل والتموين والتسويق، بما يسهم في إدماج مختلف شرائح المجتمع في الدورة الاقتصادية وتوفير التمويل الملائم.

37. يعتقدون بأهمية إطلاق حوار اجتماعي وطني حول المديونية وأسبابها وطرق معالجتها وتحسين القدرة على إدارة الدين ضمن إطار شفاف وواضح من أجل ضمان تلازم مسارات السداد واحترام الاستحقاقات الاجتماعية وعدم تحميل الفئات الهشة

لتداعيات الدين الخارجي. ويرحبون بجميع المساعي نحو اعتماد نهج جديد وأبسط لإعادة هيكلة ديون بلدان جنوب المتوسط لدى الاتحاد الأوروبي، وذلك عبر فتح حوارات متوسطية تفضي إلى إعادة تفعيل آلية تأجيل الديون أو تحويلها كليا أو جزئيا لتمويل مشاريع تنموية ذات قيمة مضافة وصولا إلى منح دول الجنوب حرية مالية أكبر.

38. يدعون لتوفير البيئة التنظيمية والتشريعية لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة وتبني استراتيجيات داعمة لهذه التقنيات في المجالات ذات الأولوية والتركيز على التطبيقات الداعمة للتنويع الاقتصادي (تفعيل القطاع الزراعي والصناعي والخدماتي، والاستثمار في التقنيات) وزيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية.

39. يؤيدون الحاجة لإيجاد إطار وطني استراتيجي وخطط تنفيذية للولوج للثورة الصناعية الرابعة وتحديد السياسات او التغيرات المطلوبة في مختلف القطاعات بما في ذلك القطاع الأكاديمي. ويطالبون بإطلاق العديد من المبادرات حول استخدام ركائز متعددة من الثورة الصناعية الرابعة واستحداث تطبيقات الذكاء الاصطناعي بالعديد من المجالات في الصناعة والزراعة وغيرها من المجالات.

3

الانتقال نحو العدالة الاجتماعية

بغرض الانتقال نحو العدالة الاجتماعية في منطقة جنوب المتوسط وتجاوز التحديات المرافقة، فإن الشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني:

40. يطالبون بضرورة مأسسة الحوار الاجتماعي وفق أسس ديمقراطية، وتفعيل دوره، وتنفيذ توصياته في القضايا ذات العلاقة، وتوسيع نطاق عمله على المستويين الوطني والإقليمي. ويؤيدون مراجعة المنوال التنموي الحالي ورصد هناته ونقائصه وصياغة عقد اجتماعي جديد يتماشى مع التغييرات الديمغرافية والمؤشرات الاقتصادية الحالية والمستقبلية ويفضي إلى استرجاع الثقة في السياسات العمومية عبر توسيع مظلة الشمول الاجتماعي وتحسين جودته وانهاء كل أشكال الاقصاء الاجتماعي وتعزيز الإحساس بالأمان الاجتماعي لدى الفئات الضعيفة.

41. يطالبون بتعزيز قدرات دول جنوب المتوسط على تخطيط السياسات والبرامج العامة على كيفية ادماج مفاهيم ومبادئ العدالة الاجتماعية في الخطط والسياسات والبرامج الإنمائية الوطنية، واعتماد ثقافة العدالة الاجتماعية وتحويلها إلى قيمة مجتمعية ومسؤولية اجتماعية جماعية أساسية على قاعدة الالتزام بها وفق منهج تمكيني للمشاركة لا يستثني أحدا.

42. يؤكدون على انه يجدر بدول جنوب المتوسط، ولغايات مواجهة التفاوتات الاجتماعية المتزايدة، ان تتبنى استراتيجيات ورؤى تنموية وطنية شاملة وتنمية اقتصادية ونماذج للنمو متوازنة إقليميا يمكنها تعزيز النشاط الاقتصادي وحماية قيم العدالة الاجتماعية. ويطالبون بربطها بالسياسات الاجتماعية التي تلبي احتياجات الناس وحقوقهم الأساسية، بالإضافة إلى حقوق الإنسان وإعادة التوزيع العادل للموارد والفرص. ويعتقدون بالحاجة إلى نموذَج تنمَوي جديد يتعامل مع الأسباب الهيكليّة للفقر والتّهميش وينطَلِق من مبدأ الحقّ في العَمَل اللائِق وما يستتبعه كفالة حقوق التّعليم والصّحة والحقّ في التنمية، وما يَعنيه ذلك من ضرورة إحداث تغييرات جذريّة في سياسات الحماية الاجتماعية وكذلك السياسات الموجَّهة للمناطِق الرّيفيّة الأفقر والأكثر حرماناً فيما يَتَعلَّق بالفرص المُتاحة والخَدَمات الأساسيّة والقطاعات الاقتصاديّة.

43. يرون ضرورة تضمين الحماية الاجتماعيّة في الأُطُر الدستوريّة والقانونيّة، والتنسيق بين مكوِّنات مَنظومة الحماية الاجتماعية وتعزيز الحوكمة الرشيدة للحماية الاجتماعية، وانشاء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية للمواطنين، وتحسين شبكة الأمان الاجتماعي والتأمين الصحي، وتوسيع نطاقها ليشمل اللاجئين والمهاجرين وتوفير الحد الأدنى من الدخل وضمان المساواة في الوصول إلى الخدمات الأساسية.

44. يطالبون بتوحيد الانظمة التأمينية، واعادة هيكلتها، وعدم تجزئتها، واتساق عملها، وتوحيد سياساتها، وضمان عدم تضاربها. ويؤكدون على أهمية شمول كافة العاملين والمشتغلين، تحت مظلة الضمان الاجتماعي، وألاّ يُترك احدٌ خارجها بمن فيهم العاملين في القطاع غير الرسمي، وتشجيع الاتفاقيات الثنائية والمتوسطية في مجال الحماية الاجتماعية للعمال المهاجرين.

45. يطالبون بتنويع مصادر التمويل وفرص الاستثمار في مؤسسات الضمان الاجتماعي تعزيزاً لبرامج الحماية الاجتماعية عبر اعتماد شبكة أمان، وتنويع الاستثمارات الخاصة بصناديق الضمان الاجتماعي، والتوجه للاستثمار من خلال ادوات مستقرة وآمنة واستحداث انظمة تكميلية الزامية وأنظمة تكميلية اختيارية والتشجيع على الانخراط بهذه الانظمة عبر التحفيز الضريبي.

46. يطالبون بالنهوض بالتعليم ورفع معدلات نموه في بلدان جنوب المتوسط بوصفها ضرورية لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية والاعتراف بتأثير استخدام المستحدثات التقنية وإدخالها في تطوير أداء التعليم والنهوض به والإسهام في مستوى جودته من خلال خلق بيئة تفاعلية تعتمد تقنية الواقع الافتراضي والتأكيد على مجانية التعليم الأساسي حتى سن ١٨ لجميع المقيمين على أراضي بلدان جنوب المتوسط بغية تحقيق التكافؤ في فرص التعلم للجميع.

47. يعتبرون أن المواءمة بين نتاجات التعليم العالي وسوق العمل، هي ضرورة وحاجة لتحقيق التنمية ويطالبون بتوفير قاعدة بيانات محوسبة كميا ونوعيا حول متطلبات سوق العمل وأن تشمل المناهج والمعارف والمهارات الجامعية المتطلبات اللازمة والمتوافقة مع سوق العمل، وينادون بمشاركة المختصين والفنيين والخبراء من سوق العمل في تطوير هذه المناهج ومراجعتها بصفة مستمرة.

48. يطالبون بإصلاح المنظومة التعليمية والتربوية وربطها بمدخلات ومخرجات الذكاء الاصطناعي واستحداث تخصصات في الجامعات في مجال الثورة الصناعية الرابعة تتبنى العلوم والتكنولوجيا والهندسيات والرياضيات في كافة مراحل العملية التعليمية للتدريب في مجالات الثورة الصناعية الرابعة وتحديث المناهج لتشمل محو الأمية الرقمية والترميز وتحليل البيانات. ويؤكدون على أهمية التوسع في برامج التدريب والتعليم التقني والمهني حتى توفر البدائل المؤهلة للحصول على مهارات الثورة الصناعية الرابعة لغير القادرين أو الراغبين بالحصول على التعليم العالي، وتعزيز ثقافة التعليم المستمر لأهميته بتكييف القوى العاملة وتحديث المهارات.

49. يطالبون باعتماد سياسات تشغيل عادلة وشاملة تأخذ بعين الاعتبار التغيير الديموغرافي والهيكلي عبر انتقال الأشخاص بين المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية، والحد من هيمنة القطاع العام على سياسة التشغيل الوطنية والتقليل من تضخم التوظيف في القطاع؛ لما يوفره من أمان وظيفي واستقرار وحماية اجتماعية، والدفع باتجاه إعطاء دور للقطاع الخاص في سياسة التشغيل وصولا للعمل اللائق. ويؤكدون على أهمية استحداث قاعدة بيانات لسياسات التشغيل النشطة تعتمد على الكم والجودة للعمالة الكاملة والمنتجة وتتماشى مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والممارسات الوطنية.

50. يؤمنون بأن الانتقال الأخضر العادل والشامل ينطوي على إمكانات كبيرة لتعزيز التحول الاقتصادي وخلق فرص عمل أكثر وأفضل. وأنه لابد لحكومات دول جنوب المتوسط أن تسعى نحو تعزيز الانتقال العادل من اصلاح المؤسسات التعليمية القائمة ودعم آليات التعلم والتدريب، ووضع سياسات وطنية منهجية شاملة بشأن المهارات اللازمة للوظائف الخضراء، وانشاء صندوق إقليمي للانتقال العادل يتيح دعما موجها لدول الجنوب الأكثر تأثرا بالانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

51. يطالبون بدعم تطوير خطط العمل الوطنية والسياسات المماثلة أو الأدوات المعيارية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان لتعزيز الممارسات التجارية المسؤولة ومساءلة الشركات، و يدعون لتسهيل التعلم الإقليمي، والتبادل فيما بين بلدان الجنوب، وبناء القدرات، بما في ذلك تقديم التدريب على العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وإدارة المخاطر المتعلقة بها، بما في ذلك، كذلك ادارة المخاطر والآثار المتزايدة في المناطق المتضررة من النزاع، مع مراعاة تعزيز الاعتبارات الجنسانية في العمليات التجارية قصد تعزيز احترام حقوق المرأة وتعزيز الوصول إلى سبل الانصاف الضامنة للحلول القائمة على الحقوق ومنع انتهاكها في المستقبل.

52. يؤمنون بان تمتع السكان بالصحة الجيدة والإنتاجية هو أمر أساسي للنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي في بلدان جنوب المتوسط، ويطالبون الحكومات بتعزيز الانظمة الصحية، وتحسين جودة خدمات الرعاية الصحية، وتدريب مقدميها عبر تعزيز وتحسين الجودة وبناء المرافق اللازمة، وزيادة كفاءة الإنفاق الحكومي على الصحة، واحراز تقدم نحو التغطية الصحية الشاملة لجميع الفئات دون استثناء بمن في ذلك المهاجرين و اللاجئين خاصة أثناء الأزمات الصحية، فضلا عن ايجاد الحلول اللازمة لظاهرة عدم الاحتفاظ بالقوى العاملة الماهرة في القطاع الصحي العمومي و الوطني.

53. يدعون الى اشراك جميع الشركاء الاجتماعيين المعنيين بالقطاع الصحي في رسم وتطوير سياسات الصحة الوطنية خاصة فيما يتعلق بتأديتها واستخدام التكنولوجيا لتحسين إدارة وتقديم الخدمات، ومواصلة التعليم وتطوير التدريب المهني لتحسين جودة الرعاية والاستجابة لتغييرات السوق لتوفير القدرة على التكيف. كما ويطالبون بضرورة تعزيز قدرة نظام النقل بين بلدان حوض المتوسط للتصدي للصدمات وتمكينها من التكيف مع الظروف العالمية المتغيرة والتحديات سواء تعلق الأمر بحركة الركاب أو بخدمات الشحن واللوجستيات.

54. يؤكدون على ضرورة لعب الشركاء الاجتماعيين دورا هاما في نشر الوعي بان السلامة والصحة المهنية هي جزء لا يتجزأ من تحقيق التنمية. فهي تعزز بيئة عمل آمنة، تحدد سياسة الصحة والسلامة المصممة جيدًا عبر إجراءات واضحة للحفاظ على مكان عمل آمن وصحي، مما يقلل من مخاطر الحوادث، كرسالة أمان للجميع دون

تمييز حيث تؤدي الى زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف المرتبطة بالإصابات والأمراض في مكان العمل. ويطالبون بالمساهمة برسم السياسات الوطنية لتحديد المخاطر والقضاء عليها والتحديث الدوري لقائمة الامراض المهنية.

55. يؤكدون على ضرورة توفير بيئة عمل آمنة وصحية للجميع ويطالبون بالأخذ بعين الاعتبار الآثار الخطيرة الناتجة عن التغيرات المناخية في مكان العمل والأزمات الصحية البيولوجية الناجمة عنها، ويطالبون بالتنفيذ العاجل لتدابير جديدة في الصحة والسلامة المهنية تتماشى مع المعايير الدولية وتستجيب لمجتمعات مستدامة بيئيا. ويطالبون بمراجعة مستدامة لقائمة الأمراض المهنية وتعزيز كراس شروط الصحة والسلامة المهنية في مواقع العمل. كما يبدون ما يلزم من الاهتمام للمهن التي تتعامل مع الإغاثة والتعافي من الكوارث.

56. يطالبون بالنهوض بقطاع النقل العام لما له من دور أساسي في دعم النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وربط السكان بالخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية أو التعليم، وتحقيق النمو الأخضر والشمول من خلال ضمان توافر وسائل نقل مستدامة تتسم بالكفاءة والأمان وتيسر التكلفة للجميع بأقل تأثير على المناخ، وباعتباره دافعا شاملا يمكن من خلاله تسريع التقدم المحرز نحو أهداف القضاء على الفقر في جميع أبعاده والحد من غياب المساواة وتمكين المرأة ومكافحة تغير المناخ.

57. يدركون أهمية وضرورة إجراء إصلاحات موجهة ومحددة في منظومة الدعم في المواد الأساسية عبر تحرير توريد المواد الأساسية وتشريك القطاع الخاص في توريدها وتطوير الإطار التنظيمي. ويطالبون حكومات جنوب المتوسط بربط الدعم في المواد والسلع الأساسية والنقل والطاقة بتنمية القطاعات الاقتصادية والجغرافية والفئات المستهدفة بهدف الوصول إلى تنمية شامله حتى تكون الإعانات فعالة وتحقق العدالة الاجتماعية ولا تؤثر بشكل سلبي على عجز الميزانيات العمومية وإعادة هيكلة برامج دعم المواد والخدمات الأساسية على قاعدة القائدة لمستحقيها.

58. ينادون بضرورة الانتباه الي معدلات الفقر المتعددة الأبعاد المنتشرة خاصة بين الأطفال والنساء والمهاجرين ووضع السياسات اللازمة لتخفيضها، عبر وضع استراتيجية للحد والتخفيف من معدلات الفقر تشمل معالجة قضايا عدم القدرة على الوصول الى الخدمات الأساسية، تركز على تحسين الوصول إلى التعليم الجيد والصحة، وزيادة الفرص الاقتصادية ومعالجة أوجه عدم المساواة في الحصول على الموارد والخدمات. ويطالبون بوضع أطر سياسية سليمة على المستويين الوطني والإقليمي، تستند على استراتيجيات إنمائية لضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، خاصة الفقراء منهم والضعفاء، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك على الخدمات الأساسية وعلى حق ملكية الأراضِ والتصرّف بها وغيرها من

الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية والميراث والحصول أيضا على الموارد الطبيعية والوصول للتكنولوجيا الجديدة الملائمة والخدمات المالية، بما في ذلك تمويل المشاريع الصغيرة.

59. يستذكرون في ضوء أن مشكلة تشغيل الشباب في جنوب المتوسط قوامها ندرة العمالة الرسمية، مما يؤخر انتقال الشباب الذكور الى العمل، ويجبر الشابات على الانسحاب من القوى العاملة، يطالبون الحكومات في المنطقة بتشجيع القطاع الخاص الرسمي على النمو وخلق المزيد من فرص الوظائف عالية الجودة، ويشددون على أهمية لعب سياسات الاقتصاد الكلي دورا هاما في التشجيع على خلق فرص العمل الرسمية في القطاع الخاص، وكما يشجعون المفاوضات الجماعية في سوق العمل لتحسين أوضاع العمال، ويؤكدون على أن الحكومات تحتاج إلى توفير الموارد اللازمة للتحول الرقمي كأداة لخلق فرص العمل. وفي سبيل تخفيض البطالة يشددون على أهمية اصلاح منظومة التعليم في المنطقة، والحاجة إلى مزيد من التعاون بشأن التنقل المنظم للعمالة بين البلدان ذات العمالة الفائضة في جنوب المتوسط.

4

الانتقال نحو مجتمعات المساواة وكسر الفجوات

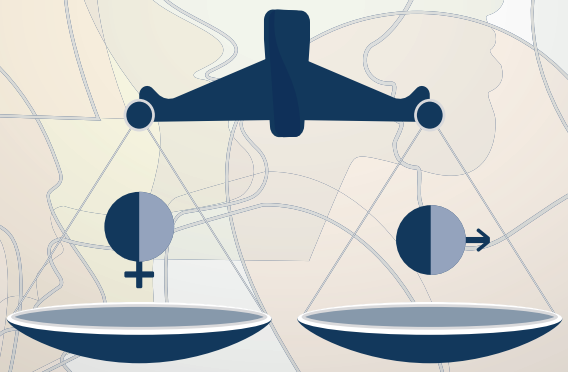

من أجل الانتقال نحو مجتمعات المساواة وكسر الفجوات في منطقة جنوب المتوسط وتجاوز التحديات المرافقة، فإن الشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني:

60. يطالبون حكومات دول جنوب المتوسط بتجويد ممارسات مكافحة التمييز والعمل مع صنّاع السياسات على تطبيقها، والعمل على تحديد المعايير الاجتماعية الكامنة وراءها، ويناهضون من جانبهم التشريعات والممارسات والسياسات التمييزية، وينوهون لأهمية الوصول لمقاربات تقوم على حقوق الانسان وتركز على ضحايا التمييز وتقدم لهم المساعدة التقنية والمشورة القانونية.

61. يشددون على ضرورة تعزيز استقلالية النساء والفتيات والتصدي للعنف القائم على نوع الجنس، ويطالبون الحكومات في جنوب المتوسط بتوفير أطر قانونية وسياسية مناسبة وغير تمييزية، مع التركيز على ما يتعلق بالحضانة، وأوامر الحماية، والحصول على الخدمات الاجتماعية والمالية والوضع القانوني؛ وبذل الجهود لإدماج حقوق الإنسان في السياسات التي تعالج الإساءة والعنف على الإنترنت.

62. يطالبون بالضغط على حكومات بلدان جنوب المتوسط للانضمام للاتفاقية الدولية رقم 190 لمناهضة العنف والتحرش في عالم العمل، وتبني استراتيجيات وطنية تشاركية تضم الرجال لتوفير بيئات آمنة واعتماد التشريعات العقابية وتشريك الاعلام في الحملات الوطنية للحد من الظاهرة.

63. يعبرون عن قلقهم تجاه تخلف بلدان جنوب المتوسط عن سد الفجوة بين الجنسين التي تراجعت بنسبة ملحوظة بعد أزمة كوفيد 19، وذلك بفعل ازدياد الأنماط التمييزية واستمرار في ارتفاع معدلات البطالة في صفوف النساء، وعدم احراز النساء تقدما في مناصب القيادة. ويحثون على وضع أدوات وتوجيهات لبناء قدرات الإعلاميين والقضاة وشركات التكنولوجيا الرقمية وموظفي مراقبة الحدود وموظفي إنفاذ القانون للتصدي للتحيزات الجنسانية الضارة والماسة للمساواة بين الجنسين.

64. يطالبون بتحديث وتطوير الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالمرأة والمساواة بين الجنسين لتعالج القصور في جوانب المساواة بين الجنسين عبر إقرار سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار التطور على مستوى الذكاء الاصطناعي وآثار التغيرات المناخية، ويطالبون بتكافؤ الفرص في المهن والعلوم والتكنولوجيا والهندسة التي لاتزال النساء بعيدة عنها.

65. يؤكدون على أهمية تعزيز الوصول إلى التكنولوجيا للجميع دون اقصاء من خلال المبادرات المجتمعية التي توفر الوصول إلى التكنولوجيا لأولئك الذين لا يستطيعون تحمل تكاليفها، عبر الدفاع عن السياسات التي تدعم التضمين الرقمي، والتي تهدف الى توسيع الوصول إلى الإنترنت عريض النطاق، أو زيادة تمويل برامج التدريب على محو الأمية الرقمية، أو توفر حوافز ضريبية للشركات للتبرع بالتكنولوجيا المستعملة للمجتمعات ذات الدخل المنخفض؛

66. يؤكدون على أهمية معالجة العوائق الموجودة أمام تحقيق الأمن الغذائي والانتقال العادل للمناخ من خلال ضمان المساواة بين الجنسين في استحقاقات الوصول إلى الموارد والخدمات المالية وغير المالية للنساء والفتيات لتمكينهن من الحصول على الاستثمارات الزراعية التي توفر لهم فرص توظيف لائقة وسبل عيش وحماية اجتماعية محترمة.

67. يطالبون بتحسين الآفاق الاقتصادية والاجتماعية في سوق العمل للشابات وتمكينهن من حرية التنقل والحق في العمل اللائق والتدريب والوصول الى التمويل والموارد الإنتاجية في مختلف القطاعات والمهام والمهن،

68. يدعون الى إزالة المعيقات التي تكبّل مشاركة المرأة والشباب وأداءهم في ريادة الأعمال عبر تمكينهم من التمويل اللازم لأعمالهم، وتوفير الضمانات، والحصول على التدريب والتعليم وتمكينهم من المهارات والمعرفة الكافية، وتجاوز التحديات المتمثلة بالوصول للأسواق وشبكات العملاء والموردين، فضلا عن تمكينهم من الوصول للدعم القانوني والمؤسسي.

69. يطالبون بالعمل على سد الفجوة في الأجور بين الفئات العمالية من نساء وشباب ومهاجرين عبر إطلاق مبادرة شفافية الأجور في المهن؛ لتحسين المساءلة عن سياسات الأجور، وذلك عبر تزويد العمال بالمعلومات وتسهيل الإبلاغ العلني عن التفاوت في الأجور في المهن، سواء تعلق الأمر بالنساء أو الشباب أو المهاجرين واعتماد إجراءات تصحيحية عند الحاجة. كما يدعون إلى تطبيق الحد الأدنى للأجور على جميع العمال في القطاعات المختلفة بمن فيهم العمال غير الرسميين، والعمال المنزليين وعمال الزراعة، والعاملين لحسابهم الخاص والعاملين من المنزل ويؤكدون على ضرورة تفعيل تفتيش العمل في هذه القطاعات والانضمام الى اتفاقيات العمل الدولية التي تحميهم.

70. يطالبون الحكومات في بلدان جنوب المتوسط بالاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقدمها المرأة لأسرتها، وتخفيضها وإعادة توزيعها، حيث هي جزء من النشاط الاقتصادي الوطني. كما ويطالبون بتبني استراتيجيات وطنية منسقة لاقتصاد الرعاية قائمة على المساواة في تقديم الرعاية عبر مشاركة المسؤولية بين المرأة والرجل والدولة والأسرة، وعلى المساواة في الرعاية المقدمة عبر الوصول الشامل إلى خدمات الرعاية الجيدة. كما ويؤكدون على أهمية توسيع الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة وتحسين نتائج تنمية الطفولة المبكرة، وإعادة توزيع بعض مسئوليات الرعاية غير مدفوعة الاجر، وتوسيع قطاع اقتصادي يوفر فرص عمل للمرأة.

71. يقرون بأن اعمال الرعاية مجال لنمو فرص العمل ووسيلة لدعم تكافؤ فرص المرأة في عالم العمل. ويدعون حكومات جنوب المتوسط الى اتخاذ خطوات حاسمة

بشأن طبيعة الرعاية وسياساتها وتوفير خدماتها، وبشروط وأحكام أعمال الرعاية، وأنه يجدر وضع أعمال الرعاية تحت الحماية الكاملة لقانون العمل، بما يتماشى مع معايير العمل الدولية، وأنه على الحكومات أيضاً وضع نظام شامل للتدريب وتنمية المهارات والاعتراف بها، لضمان قدرة العمال على تلبية الاحتياجات الجديدة في قطاع الرعاية.

72. يشددون على تبني استراتيجيات وطنية للشباب وفق نهج تشاركي على مستوى التصميم والتنفيذ، تهدف الى لاعتراف بحقوق الشباب وصونها وضمان المام الشباب بها وممارستها، من خلال، بناء الثقافة القانونية، وتعزيز الوعي بقضايا المواطنة والحياة المدنية، وحماية الحيز المدني للشباب من خلال توفير اتصالات عامة ذات صلة واضحة ومتاحة تستهدف الشباب؛

73. يدعون إلى تهيئة بيئة تتيح توسيع المشاركة في الحوار الاجتماعي في القضايا التي تمس الشباب لتشمل ليس فقط الحكومات وأصحاب العمل والعمال بل أيضا أصحاب المصلحة وخاصة الفئات الضعيفة والعاملين في اشكال العمل غير التقليدي في حوار بناء ومفتوح، وتعزيز هذا الحوار كنهج فعّال للوصول إلى آراء توافقيّة حول السياسات والتشريعات. ويحثون على اعتماد الحوار الاجتماعي لحل معضلة بطالة الشباب عبر تحديد مسؤوليات جميع الشركاء الاجتماعيين، الحكوميين وغير الحكوميين، الذين يعملون مع الشباب من خلال وضع سياسة للشباب تكون قائمة على الشفافية والتشاركية والشمول ومدعومة بالتزام سياسي وموارد كافية وآليات فعالة للرصد والتقييم.

74. يؤكدون على تعزيز مسارات التنقل المنتظمة والآمنة لتمكين المهاجرين والنازحين من المساهمة بشكل كامل في عمليات التنمية المستدامة في المنطقة، سواء في الخارج أو في الداخل، وعلى أهمية تعزيز قدرات المجتمعات والحكومات واستعدادها لضمان المساواة في الحصول على الحماية والخدمات والفرص لجميع الأشخاص والمجتمعات المتضررة من الأحداث والخدمات واسعة النطاق المتعلقة بالتنقل. ويطالبون حكومات الجنوب باعتماد اجراءات وتدابير تمكن غير المواطنين الموجودين في وضع غير نظامي أو غير موثق ومن ذلك البقاء بشكل قانوني في بلد ما.

75. يشددون على ضرورة اعتماد أنظمة حماية اجتماعية مستدامة ومراعية لمنظور النوع الاجتماعي وشاملة لجميع الفئات الهشة والعاملين المستقلين لتحقيق الحماية الاجتماعية الكافية للجميع، بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية، بما يتماشى مع معايير منظمة العمل الدولية. ويطالبون بوضع آليات ملزمة تقوم على مؤشرات مقاربة النوع الاجتماعي ومؤشرات خاصة بفئة الشباب على مستويات البناء الهرمي والتنظيمي، وتمكين النساء والشباب والفئات الأكثر هشاشة من حق التمثيل في المجالس المنتخبة الوطنية والمحلية، ومن الوصول المستحق لمراكز المسؤولية على مستوى الإدارة العمومية والمؤسسات؛

76. يرحبون بتوجه حكومات الجنوب نحو الرقمنة واعتماد التقنيات الرقمية لتحسين خدماتها وحياة مواطنيها. وينبهون الى مخاطر خلق "فجوة رقمية" بسبب عدم المساواة في الوصول إلى هذه التقنيات بفعل الاختلاف في المهارات أو الاتصال أو المعرفة الرقمية أو التنوع الثقافي والمالي في المنطقة. ويلفتون الى التحديات المتعلقة بإدماج الفئات ذات الدخل المنخفض وكبار السن والتي لا تزال ماثلة في الدول متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل والتي تشكل تحديات أكبر وتتصل بالوصول إلى الخدمات، والقدرة على تحمل التكاليف، وفجوات المهارات، والحواجز الثقافية، وانعدام الثقة الرقمية والحد من محدودية التدريب الرقمي، والعوامل الثقافية، والمخاوف بشأن سلامة الإنترنت وغياب التشريعات المناسبة. وهنا يطالب الشركاء الاجتماعيون ببذل جهود إقليمية مختلفة لتعزيز الشمول الرقمي، وانه ينبغي تركيز المزيد من المبادرات على التدريب والاتصال والتشريعات لمعالجة عوائق الشمول الرقمي وسد الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والمناطق الأقل حظا وبين الفئات الأكثر هشاشة والأقل دخلا في المنطقة.

77. يدعون الى تسهيل وصول وانخراط النساء والشباب أصحاب المنشآت والمؤسسات والمقاولات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لتحمل المسؤوليات القيادية الوطنية والقطاعية في المنظمات الوطنية لأصحاب العمل، وضمان حق النساء والشباب والفئات الأكثر هشاشة في الانخراط في الحياة النقابية والمدنية وتحمل المسؤولية الوطنية والقطاعية والمحلية في المنظمات النقابية ومنظمات أصحاب العمل.

78. يلفتون الى الفجوات بين الأقاليم في الاقتصاديات الواحدة باعتبارها عائقا أمام النمو الاقتصادي المستقبلي، وكونها تحد من الاستثمارات المنتجة ومن القدرة الإنتاجية والاستهلاكية للاقتصاد وتُضعف عمل المؤسسات اللازم لإقامة مجتمعات عادلة. ويطالبون لذلك برسم السياسات التي من شانها ان تخفض التشوهات في الأقاليم الأقل حظا وتشجع على زيادة انفتاح الأسواق ومرونتها وأن تساعد الأقاليم على الحد من ارتفاع البطالة في مواجهة الصدمات وتحسين إعادة توزيع العمالة ورأس المال، ويحثون على إعادة تدريب العمالة المسرحة والتعجيل بإعادة توظيفها، وخاصة في الأقاليم المتأخرة، وكذلك على تخفيض الحواجز أمام دخول أسواق المنتجات الأكثر انفتاحاً وزيادة الانفتاح التجاري. ويطالبون أيضا الحكومات باتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها إعادة توزيع الثروات كنظام الضرائب التصاعدية التي تسمح بإعادة توزيع المداخيل بطريقة عادلة وتزيد الاستثمارات في قطاع المرافق العامة وبرامج الحماية الاجتماعية الشاملة ذات النوعية الجيدة والمجانية وزيادة عدد الوظائف اللائقة.

79. يؤكدون على ضرورة تسهيل التبادلات الموضوعية بين دول جنوب وشمال المتوسط والممارسات الجيدة لتطوير استجابات سياسية مشتركة للتحديات العديدة المتعلقة بزيادة التمييز والكراهية التي تؤدي إلى اتساع الفجوات في المجتمعات على أساس العرق واللون واللغة والدين والجنس والانتماء للأقليات، تماشيا مع المعايير الأممية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5

انتقال بيئي وطاقي عادل

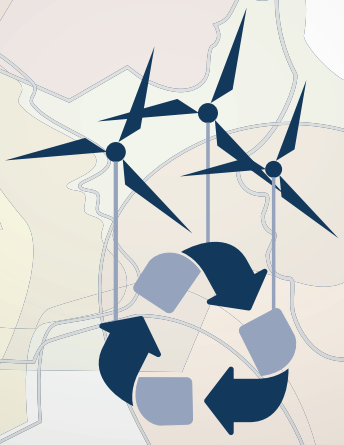

من أجل انتقال بيئي وطاقي عادل في منطقة جنوب المتوسط وتجاوز التحديات المرافقة، فإن الشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني:

80. يحثون على تعزيز التعاون الإقليمي بين دول جنوب المتوسط لمعالجة تغير المناخ عبر تسخير إمكانات الشبكات الإقليمية لتعزيز التعاون وتبادل المعرفة وتجميع الموارد من أجل استجابة جماعية، والدعوة لإنشاء صندوق إقليمي للانتقال العادل، ووضع استراتيجيات مشتركة لمعالجة مخاطر المناخ كالتصحر وغيرها، واتخاذ موقف موحد في مفاوضات المناخ العالمية، ومعالجة الهجرة الناجمة عن تغير المناخ، وإنشاء قاعدة بيانات شاملة الكترونية تعمل على دمج السياسات المتعلقة بالعمل المناخي والانتقال وتشجيع خلق فرص العمل اللائق الناشئة عن السياسات المناخية.

81. يحثون على تعزيز التنسيق المؤسسي عبر الحوار الاجتماعي بين المؤسسات الوطنية الشريكة (المسؤولة عن البيئة والمناخ والطاقة والصناعة والنقل وإدارة النفايات والزراعة والتعليم والعمل والاقتصاد والسياحة) وبمساهمة من منظمات العمال وأصحاب العمل، فيما يخص التكيف والانتقال العادل للمناخ وصياغة السياسات الخضراء. ويطالب الشركاء الاجتماعيين بأن يساهموا بشكل كبير في تخطيط سياسات التحول العادل والمشاركة بنشاط في تطوير المساهمات المحددة وطنياً.

82. يرون أن آلية الحوار الاجتماعي وسيلة مستدامة لإعداد خطط ضمان ودمج مبادئ الانتقال العادل ضمن مشاركة فعلية لجميع أصحاب المصلحة في جميع القطاعات الاقتصادية (الرسمية وغير الرسمية) ، وعلى جميع مستويات السياسة (الشركة والقطاع والوطني والاقليمي)، ستمكن حكومات جنوب المتوسط والأطراف الاجتماعية من تصميم سياسات مناخية أفضل وأكثر طموحًا. ويعتقدون بأهمية اشراك جميع الشركاء الاجتماعيين كطرف وكجزء من عمليات صناعة السياسات والقرارات في الحوار الوطني المشترك حول التنمية المستدامة والتغير المناخي. وادراج الانتقال العادل في اجندة الحوار الاجتماعي الثلاثي الوطني والجهوي

83. ينوهون لأهمية الوعي البيئي والتثقيف المناخي بشأن مخاطر تغير المناخ والفرص والتحديات المرتبطة بالتحول المناخي الأخضر الفعال، ومطالبة حكومات جنوب المتوسط بإجراء حملات منتظمة لتوصيل تأثيرات وتحديات وفرص التحول إلى مسار منخفض الكربون. ويشيرون الى أهمية إطلاق حملات التوعية حول المخاطر المناخية، ويلفتون إلى مواكبة معايير التقنيات الحديثة وإجراءات العمل المرتبطة بالانتقال في إطار معايير السلامة والصحة المهنية، خاصة في المناطق التي تعاني من مخاطر التعرض للحرارة.

84. يطالبون بتوسيع قاعدة التمويل وزيادة الاستثمارات في التكنولوجيات الخضراء والبنى التحتية المرتبطة عبر الاستفادة من صناديق المناخ واجراء الإصلاحات المالية وعقد شراكات مع القطاع الخاص ووضع استراتيجيات وأطر تنظيمية طويلة الاجل تشمل الحوافز الضريبية وتبسيط إجراءات التراخيص وإصدار صكوك وسندات خضراء سيادية لتحفيز الاستثمارات في القطاعات الخضراء.

85. يحثون حكومات بلدان جنوب المتوسط على الامتثال البيئي في التصنيع عبر تنفيذ برامج للتسويق الأخضر للمنتجات الصناعية، ودعم انشاء شراكات محلية في مجالات إعادة التدوير، ودعم وتشجيع التصميم الذكي وتطبيق ممارسات الاقتصاد الدائري في الأنشطة الصناعية.

86. يؤكدون على ان الانتقال العادل يعتمد على الإرادة السياسية المشتركة والقوية، للدولة وأصحاب العمل والاعمال بالقطاع الخاص، والتنظيمات النقابية للعمال، لتبني نموذج اقتصادي جديد، يدمج بشكل عضوي البعد الاجتماعي والبيئي والحقوقي. وجاهزية كبيرة من كل الأطراف لتنظيم الحاكمية التمثيلية والتشاركية لأصحاب المصلحة المباشرة وطنيا وجهويا. واعتماد استراتيجية وطنية منسجمة ومندمجة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. في أفق بناء رؤية تنموية شاملة ومستدامة وعادلة للجميع. وبناء دينامية وطنية للتنمية المستدامة. وقدرة سياسية لتوجيه التمويل للقطاعات الأساسية المؤثرة في التحول الأيكولوجي، وتطوير المهن والوظائف، كمهن الماء والبيئة والنجاعة الطاقية والطاقات المتجددة والاقتصاد الدائري والتكنولوجيات المتصلة.

87. يطالبون بمشاركة حكومات بلدان الجنوب في خطط الانتقال العادل مع العمال ونقاباتهم لتوفير وضمان العمل اللائق والحماية الاجتماعية وفرص التدريب والأمان الوظيفي لجميع العمال المتأثرين بالاحترار العالمي وسياسات تغير المناخ وأن تكون الخطط مدعومة بالحقوق الأساسية للعمل مثل حرية التنظيم والمفاوضات الجماعية وتيسير الحوار الاجتماعي بين العمال ونقاباتهم من جهة وأصحاب العمل والحكومات من جهة أخرى كما ورد في توجيهات منظمة العمل الدولية. ويؤكدون على ان الانتقال العادل يوفر ضمانات للعدالة داخل الأجيال وخارجها والمساواة بين الجنسين والعدالة العرقية واحترام حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المتأثرة والمهاجرين ويشجع ويحمي حقوق الإنسان والحقوق الأساسية للعمل وفقًا لـ لمعايير منظمة العمل.

88. يجددون المطالبة بالتزام السياسات والبرامج الحكومية للانتقال الاقتصادي، بإعمال فعلي للحقوق الإنسانية والعمالية. ويسترشدون في السياسات بجميع مراحل العملية بالمبادئ والمعايير المستمدة من القانون الدولي لحقوق الانسان، ومعايير العمل الدولية، والتوجيهات المتصلة بالانتقال العادل. وتحديد أصحاب الحقوق واستحقاقاتهم، والجهات المسؤولة المقابلة والتزاماتها، والوفاء بها وسبل تعزيز قدرات المستهدفين على تقديم مطالباتهم واحتياجاتهم،

89. يقرون بأن سياسات الانتقال، عندما تكون عادلة اجتماعيا وبيئيا، ستكون رافعة ومحركا قويا لاستحداث فرص الشغل والعمل اللائق، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والارتقاء بالمهارات، والقضاء على الفقر والتفاوتات النوعية والاجتماعية والمجالية. وتجنب المخاطر الناجمة عن تغير المناخ، والاضرار الاقتصادية، وارتفاع الهجرة القسرية

لليد العاملة بالقطاعات المنظمة، وتفاقم الوضع بالقطاعات غير المنظمة، او تراجع إنتاجية العمل وفقدان الوظائف، ومظاهر العجز في تحقيق هدف العمل اللائق.

90. يؤكدون على حكومات بلدان الجنوب بضرورة إنشاء مجموعات عمل ولجان وموائد مستديرة ثلاثية الأطراف، لتسهيل التشاور والتوافق الاجتماعي، حول الانتقال الهيكلي الاقتصادي والبيئي، والقوانين واللوائح والاستثمارات، وتطوير البرامج الانتقالية المدرّة للتوظيف، والمدعومة ماليا وبشكل كاف من الصناديق العالمية المخصصة لهذا الغرض، من خلال مساهمات الدول الغنية وضرائب الكربون.

91. يحرصون على تضمين تقرير المساهمة الوطنية المحددة، جميع البيانات حول عدد الوظائف المتأثرة او المفقودة كليا، ونوعية وعدد الوظائف اللائقة التي ستولدها الاستثمارات في الاقتصاد المستدام، والطرق والكيفيات التي تمكن من مساعدة العمال على التكيف مع الانتقال، والحماية الاجتماعية والحقوقية والاجرية، وضمانات الولوج الى التدريب الاندماجي.

92. يحثون على تبني سياسات تحديث تشريعي ومؤسساتي، تعكس على نحو أفضل انتقالات الخريطة الاقتصادية، وتحديات التغير المناخي والطاقي والتكنولوجي، والتوجه نحو تصميم ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة واصدار القانون المتعلق به. ويطالبون بالتوسع في تطبيق نظام الحماية والرعاية الاجتماعية، ليشمل الفئات المتضررة الفقيرة والمهمشة والمعرضة للخسائر، بسبب الظواهر المناخية المتطرفة، او الانتقالات الغير العادلة، او الازمات والصدمات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والصحية والتكنولوجية.

93. يحثون على بناء جيل جديد من نظم رصد وتجميع وتحليل البيانات والاحصائيات والمعلومات، باعتماد تطبيقات تكنولوجية ذكية، تتضمن مؤشرات جديدة لتغيرات ووقائع سوق الشغل والعمل والعمال والمهن الجديدة، والمهارات والوظائف المطلوبة والمندثرة، ومسالك التكوين الاندماجي، والعمل اللائق، وعدم التمييز، والحماية والرعاية الاجتماعية، وانماط التكفل، ومستويات ادماج نظم العمل والإنتاج الصديقة للبيئة، والامتثال لبرامج التخفيف والتكيف وقياس الخسائر والاضرار والحاجيات والاحتياجات.

94. ينادون برصد موضوعي لتحولات وتغيرات المهن او انقراضها، ورصد استباقي للحاجيات المهنية والمهاراتية الجديدة وإطلاق سياسة وبرامج واسعة وممولة جيدا لمناهج التعلم البيئي والتكوين والتدريب الاندماجي والتحويلي العالي والمتوسط والاساسي يشمل تطبيقات عملية للانتقال الى اقتصاد ووظائف خضراء ولائقة، والبرامج التحفيزية لتسهيل فرص الوصول الى الخبرة والتمويل العام والخاص والتشاركي اللازم لتعزيز تنمية القطاعات وانشاء مقاولات، وتعزيز سلسلة انتاج القيمة المضافة الخضراء تدمج العوامل الاجتماعية والبيئية.

95. يؤكدون على أهمية إعادة هيكلة كاملة لمؤسسات تفتيش ومراقبة العمل وتكييف نظم ادارتها ورقمنتها وتأهيلها بالمعارف والممارسات الرقابية الجديدة المتصلة بالحقوق الأساسية للعمال، ويطالبون برصد عناصر الضعف والقوة والمخاطر وفرص الانتقال الى الاقتصاد الأخضر والحياد الكربوني، وبتعزيز اليات الإدارة الوقائية، والوساطة والتحكيم، وتدبير النزاعات الناشئة عن الانتقالات غير العادلة، وكذلك بتعزيز القدرة الجماعية لصاحب العمل والعمال على تسهيل الحوار والتكيف مع متغيرات ومتطلبات الانتقال العادل.

96. يؤيدون إطلاق سياسات وتدابير حماية ورعاية اجتماعية شمولية تترجم فعليا على ارض الواقع، بمؤشرات موضوعية للنتائج ومتابعة تدقيقية تغطي حاجيات وانتظارات كل الفئات التي تعرضت او المعرضة لمخاطر تأثيرات تغير المناخ السلبية، والوفاء بها، وتخصيص ما يكفي من الموارد في مجال الحماية الاجتماعية والصحية والتعليم والتدريب والاستثمار والدعم المالي للحد من تضخم وتوسع اشكال التفاوت النوعي والمجالي. وتكييف أنظمة للحماية الاجتماعية تدعم التدابير الوقائية الاجتماعية ذات الصلة بالتخفيف من التغير المناخي والتكيف والخسائر والأضرار.

97. يؤكدون على أهمية المقاربة النقابية، لتطوير سياسة انتقال عادل بمنطقة جنوب المتوسط، بالترافق مع الحقوق الإنسانية التي تمكن جميع الأشخاص من الوصول الى القدرة اللازمة على التكيف مع الانتقالات الحاصلة او المبرمجة او المتوقعة. ويركزون على ضرورة التخفيف والحد من الاثار السلبية لتغير المناخ والانتقال الطاقي والتحول التكنولوجي.

98. يدعون إلى انتهاج سياسات تنمية ونمو شامل ومشترك على المستوى القطري والإقليمي تقوم على التنويع التكاملي للنسيج الاقتصادي بالمنطقة، تعزز سياسات الانتقال العادل، تحسن نتائج سوق الشغل، وفرص العمل اللائق، وتهيئ لبيئة أعمال مواتية وعادلة اجتماعيا وبيئيا، لا تغفل الاهتمام خصوصا بقضايا الشباب والمرأة والتمييز والعنف والتحرش وإدارة الهجرة واللجوء القسري.

99. يدعون لتضافر وتطوير جهود التنسيق بين بلدان الجنوب قصد توفير الموارد المالية الكافية، في إطار مبدأ " المسؤولية مشتركة ولكن متباينة "، من الجهات المانحة الدولية، وبنوك الاستثمار ووكالات التنمية، وذلك في إطار ووفق خطط استباقية وقابلة للتنفيذ في إجراءاتها المناخية وجودتها وتأثيرها في مجال التنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

100. يدعون حكومات جنوب المتوسط إلى تشكيل لجنة مشتركة ودائمة للخبراء، تشمل الحكومات ومؤسسات أصحاب العمل والاعمال والتنظيمات النقابية، تعمل على تنسيق السياسات والتفاوض وتسهيل الحكامة والتواصل الأفضل وبناء اتفاقيات تبادل المنافع المشتركة بين بلدان المنطقة فيما يخص المسائل المتصلة بالمشتركات المتعلقة بالتغير المناخي، والانتقال الطاقي، وتحديات الماء والغداء والتشغيل اللائق كمهمة مستعجلة ومطلوبة بشدة.

أحكام عامة

1. اعمالا للشفافية وتشاركية المعلومات، يطالب الشركاء الاجتماعيون والمجتمع المدني حكومات الدول بمشاركة التقارير الوطنية حول الاستجابة لخطط التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة بشأن التدابير التي اتخذتها لإعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق وبيان التقدم المحرز للتمتع بها، وتتولى السكرتاريا بعد تسلمها التقارير إحالتها إلى الاتحادات التابعة لها للنظر فيها.

2. لا يجوز تفسير هذا الميثاق أو تأويله على نحو ينتقص من الحقوق والحريات التي تحميها القوانين الداخلية أو النصوص التي تضمنتها المواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة.

3. يتولى الاتحاد الدولي للنقابات، باعتباره منفذا للمشروع، عرض هذا الميثاق على الشركاء الاجتماعيين الأعضاء للتوقيع

4. يُصدر ،لغايات تنفيذ التوصيات التي وردت في الميثاق، برنامج عمل تنفيذي ملحقا به ويتخذ في إقراره الإجراءات التي تتبع في إقرار تعديلات الميثاق.

SOLiD

SOUTH MED SOCIAL DIALOGUE

أهداف
التنمية
المستدامة
01
القضاء على الفقر
02
القضاء التام على الجوع
03
الصحة الجيدة و الرفاه
04
التعليم الجيد
05
المساواة بين الجنسين
06
المياه نظيفة و النظافة الصحية
07
طاقة نظيفة و بأسعار معقولة
08
العمل الائق و نمو الاقتصاد
09
الصناعة والابتكار و الهياكل الاساسية
10
الحد من أوجه عدم المساواة
11
مدن و مجتمعات محلية مستدامة
12
الاستهلاك و الانتاج المسؤولان
13
العمل المناخي
14
الحياة تحت الماء
15
الحياة في البر
16
السلام و العدل و المؤسسات القوية
17
عقد الشراكات لتحقيق الاهداف

ميثاق الانتقالات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والديمقراطية والبيئية في جنوب المتوسط

100 توصية

من من الشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني
من أجل حوار اجتماعي شامل وتنمية مستدامة
في بلدان جنوب المتوسط

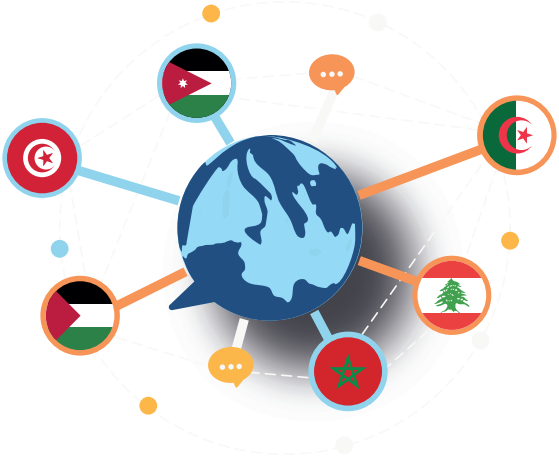

SOLiD
SOUTH MED SOCIAL DIALOGUE

تم إنتاج هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. إن محتويات هذه الوثيقة هي مسؤولية أمانة سوليد وحدها ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها تعكس موقف الاتحاد الأوروبي أو هيكل إدارة البرنامج.

SOLiD

SOUTH MED SOCIAL DIALOGUE

solidmed.eu